اذ يقول ومن حيث انه عنى من اللفظ الدال عليه يقال له معنى فيلاحظ
في التسمية مدخول الحيثية كما فعل فيما قبل هذه الحيثية الا انه قال ان
الشارح فعل ذلك اشارة الى انه كما يجوز ان يلاحظ في التسمية مدخول
الحيثية يجوز ان يلاحظ في التسمية مرادف مدخول الحيثية ثم ان ظاهر
الشارح ان المعنى اسم للحاصل في العقل يفيد كونه قصد من اللفظ الذي
افاده فعلى هذا لو حظ بالمال معنى ولم يكن قصد الا كان من عبارة
لا يقال له معنى لفقد فيها القصد وليس كذلك بل يقال له
معنى نعم اطلاق المعنى عليه قليل فلعل الغلطة نزلة الشارح منزلة
العدم ولم يلتفت له ثم ان المحصل من كلام الشارح ان هذه الامور الخمسة
وهي قوله الحاصلة في العقل والمفهوم والمدلول والموضوع له
والمعنى متساوية متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار واورد
عليه ان المعنى الالتزامي والتضمني يقال لكل منهما معنى ومدلول
ولا يقال له موضوع له وح فلا يتم ما ذكره الشارح من التساوي بين
الامور الخمسة بالنظر للمعنى المطابقي اي المدلول الذي يدل عليه
اللفظ مطابقة وعدم اعتبار التساوي بين هذه الامور الخمسة
بالنظر المدلول اللفظ مطلقا الشامل للمدلول الالتزامي
وكلام الشارح في المدلول الذي وضع له اللفظ مطابقة وكلام
السائل في المدلول المطلق الشامل للالتزامي والتضمني اما كلي او
شخصي هذه قضية منفصلة حقيقية مانعة جمع وخلو
لان مدلوله اي لان مدلول اللفظ وقوله اما ان يمتنع الخ فاعله
ضمير المدلول او فرض بزيادة من وعلى كل فالاسناد مجازي لان
الممتنع حقيقة من فرض صدق المدلول على كثيرين العقل فان
قلت لم اقحم لفظ فرض مع استقامة المعنى عند حذفه قلت
للاشارة الى انه لا يشترط ان يكون للكلي افراد خارجية بل الشرط
ان يكون لو فرض له افراد في الخارج لصدق عليها كشمس فانه لا

وجه [illegible] بنى هذا الاعتراض [illegible] على اعتبار التساوي

اذا كان

اذا كان مدار الكلية على مجرد الفرض المذكور فالجزئي يمكن فيه ذلك الفرض
ويكون كليا قلت الفرض قسمان انتزاعي وهو انتزاع العقل صورة
الشئ عن ذلك الشئ اي استحضار العقل صورة الشئ منه
كاستحضاره صدق الحيوان على افراد واختراعي وهو انتزاع
صورة الشئ لا عن ذلك الشئ كاستحضار صدق ذات زيد
وحملها على افراد فهذا الاختراع استحضار غيرنا شئ عن تلك الذات
ولا مدخل لها فيه لانها جزئي والفرض الاول صحيح وهو المراد في هذا
المقام والثاني كاذب وهو الموجود في الجزئي وليس مرادا هنا وهذا
الفرض هو الذي يحصل بالارادة كان يقال لو كان الانسان حمارا
كان ناهقا واستحضار صدق ذات زيد على متعدد لا يوجب كليته
لان صدقها غير ثابت في نفس الامر واستحضار صدق الانسان وكذلك
الشمس يوجب كليتهما لان صدقهما ثابت في نفس الامر وحمله
عطف تفسيري على الصدق فقصد به الاشارة الى ان الصدق في المفردات
معناه الحمل وفي القضايا معناه التحقق حقيقيا اي لا اضافيا
لان الاضافي قد يكون كليا لانه ما اندرج تحت كلي ولو كان كليا
وح فبين الجزئي الحقيقي والاضافي عموم وخصوص مطلقا فالانسان
جزئي اضافي فقط لاندراجه تحت كلي وهو حيوان وزيد جزئي حقيقي
واضافي فان قيل عند تقسيم الخ حاصله ان ما ذكره المصنف
التقسيم فاسد وبيانه ذلك ان قوله اللفظ اما كلي او شخصي
كبرى قياس حذفت صغراه تقديرها مورد القسمة اللفظ الموضوع
بقرينة ان السياق في تعبيره وقد وجدنا ذلك القياس منتجا
للفساد ومن المعلوم ان فساد النتيجة اما لفساد الصغرى او لفساد
الكبرى او من عدم وجود الشروط المعتبرة في صحة الانتاج والشروط
موجودة والصغرى صحيحة وح فكون النتيجة انما جاء من فساد الكبرى وهو
قول المصنف اللفظ اما كلي وجزئي وحاصل الجواب ذا لا نسلم ان شروط صحة الانتاج

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)